



The effect of deletion and its significance in compositions

Enthiar enwan Hamdi

University of Fallujah/College of Islamic Sciences/Department of Arabic Language

Phone: 07829041644

E-mail enthiarenwwan@gamil.com

Abstract:

scholars of Arabic were concerned with is “deletion,” which is a characteristic of Arabic that distinguished it from all its sister languages. Every word or sentence can understand the meaning without the presence of clues indicating it. It should be omitted. for deletion has an advantage that is increased. Speech is good and beautifies the splendor, and this is the reason that called Sheikh Abdul Qadir Al-Jarjani (T.: 471 AH) to say: ((It is the door of the precise path, the gentle approach, the strange matter is similar to magic. And you will find that you articulate what you are if you do not utter and complete what you would be if you do not construct it.

Keywords: (Effect – significance – deletion – compositions)

أثر الحذف ودلالته في التراكيب

م.م. انتظار عنوان حمدي

مكان العمل: جامعة الفلوجة/ كلية العلوم الاسلامية/ قسم اللغة العربية

البريد الالكتروني enthiarenwwwan@gamil.com

الهاتف 07829041644

الملخص:

من المباحث التي عُني بها علماء العربية " الحذف " وهو خاصية من خصائص العربية التي تميزت بها عن سائر أخواتها من اللغات الأخرى، فإن كل كلمة أو جملة يمكن أن يفهم المعنى من دون لوجود قرائن تدل عليها حري بما أن تحذف، فإن للحذف ميزة يزداد بها الكلام حسناً وبجمل رونقاً، وهذا السبب الذي جعل الشيخ عبد القادر الجرجاني (ت: ٤٧١هـ) أن يقول: " هو باب دقيق المسلك، لطيف المآخذ، عجيب الأمر شبيه بالسحر؛ فإنك ترى ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجذبك أنطق ما تكون إذا لم تنطق وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبين".

الكلمات المفتاحية: " أثر- الدلالة - الحذف - التراكيب".

أثر الحذف ودلالته في التراكيب

م.م. انتظار عنوان حمدي

(جامعة الفلوجة/كلية العلوم الاسلامية/قسم اللغة العربية)

المقدمة

شَرَفَ اللهُ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ بِأَنْ جَعَلَهَا لُغَةَ الْقُرْآنِ، وَهَذِهِ اللُّغَةُ ذَاتُ عُلُومٍ كَثِيرَةٍ، تُنْسَبُ إِلَيْهَا، وَتَتَفَرَّعُ مِنْهَا وَتَبْتَنِقُ عَنْهَا، وَلِكُلِّ عِلْمٍ شَأْنُهُ وَنَشَأَتُهُ، وَالْحَاجَةُ الْمَاسَّةُ الدَّاعِيَةُ إِلَيْهِ، وَكُلُّ عِلْمٍ لَهُ دَوْرُهُ الَّذِي يَقُومُ بِهِ، وَفَائِدَتُهُ الْإِصْطِلَاحِيَّةُ وَالْجَمَالِيَّةُ الَّتِي نَفِيدُ مِنْهَا. مَعَ أَنَّ لِكُلِّ عِلْمٍ أَغْرَاضَهُ الْخَاصَّةُ بِهِ إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الْعُلُومَ جَمِيعًا يُكْمَلُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ؛ فَبَيْنَهَا صِلَةٌ رَحِمَ؛ لِأَنَّهَا مُنْبَتَّةٌ جَمِيعًا، وَمَتَوَلِّدَةٌ كُلِّهَا مِنْ لُغَةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

وَكَانَ مَوْضُوعٌ بَحْثِي مَوْسُومًا بِعَنْوَانِ: (أَثْرُ الْحَذْفِ وَدَلَالَتُهُ فِي التَّرَاكِيْبِ)، وَقَدْ اقْتَصَرْتُ فِيهِ عَلَى نَمَازِجٍ مُعَيَّنَةٍ مِنْ قَضَايَا الْحَذْفِ، وَكَانَ سَبَبُ اقْتِصَارِي عَلَى هَذِهِ النَّمَاذِجِ أَنَّ مَوْضُوعًا وَاسِعًا وَكَبِيرًا، فَارْتَأَيْتُ اصْطِفَاءَ تِلْكَ النَّمَاذِجِ، وَقَدْ عَوَّلْتُ عَلَى مَا تَيَسَّرَ لِي مِنَ الْكُتُبِ.

وَقَدْ اطَّلَعْتُ عَلَى ((ظَاهِرَةِ الْحَذْفِ بَيْنِ النُّحُوِّ وَالْبَلَاغَةِ))^(١)، وَلَا أُنْكَرُ أَنَّيْ أَفَدْتُ مِنْهَا، إِلَّا أَنِّي أَتَيْتُ بِمَا لَمْ يَأْتِ بِهِ هَذَا الْبَاحِثُ فِي بَحْثِهِ؛ إِذْ أَشَارَ إِلَى الْمَسَائِلِ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا بِكَلَامٍ مُوجِزٍ، مِنْ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ، حِينَمَا تَحَدَّثُ عَنْ أَسْبَابِ الْحَذْفِ كَحَذْفِ حُرُوفِ الْعَلَّةِ اسْتِثْقَالًا، وَالتَّقَاةِ السَّاكِنِينَ، وَتَوَالِي الْأَمْثَالِ، مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ أَوْ تَعْلِيلٍ فِي ذَلِكَ كَمَا سَبَّبْتُهُ، يَضَافُ إِلَى ذَلِكَ أَنَّهُ حِينَمَا تَحَدَّثُ عَنْ تَصْغِيرِ (سَفْرَجَلَةٍ) أَوْجَزَ أَيْضًا، وَلَمْ يَذْكَرِ الْقَوْلَ الثَّانِي الرَّاجِحَ وَالْمَشْهُورَ كَمَا سَبَّبْتِي. وَكَذَلِكَ لَمْ يَتَحَدَّثْ عَنْ أَنْوَاعِ حَذْفِ التَّرَاكِيْبِ فِيمَا اطَّلَعْتُ عَلَيْهِ فِي الْبَحْثِ؛ إِذْ كَانَ آخِرُ مَا قَالَهُ فِي الْبَحْثِ: ((وَيَنْقَسِمُ الْحَذْفُ إِلَى نَوْعَيْنِ رَئِيسِيْنِ: أَوْلَهُمَا يَتَّصِلُ بِالصِّيْغِ، وَالنَّوْعُ الْآخَرُ يَتَّصِلُ بِالتَّرَاكِيْبِ))^(٢)، وَلَعَلَّهُ نَقَصَ فِي الطَّبَاعَةِ فِيمَا نُقِلَ عَنْهُ مِنَ الْبَحْثِ.

(١) مقالات موقع الألوكة: رقم المقالة: ١٥١٣، صاحب المقالة: سليمان أبو عيسى، ١.

(٢) مقالات موقع الألوكة: ١٠.

وبعد هذا أقول: ليس من العيب أن يبحث باحث فيما بحث فيه غيره، لكن بشرط أن يفيد منه، ويأتي بجديد كما سنبينه في ثنايا هذا البحث.

ويقوم هذا البحث على دراسة أسلوب الحذف في اللغة العربية مُستفيدةً من التراث العربي الإسلامي، وفي رصد مفارقة بين أسلوب القرآن الكريم في الحذف، وبين أسلوب البشر في الشعر والنثر موظفاً كثيراً من الأفكار والمفاهيم في تجلية الخصائص التي امتاز بها أسلوب الحذف.

وقد استدعت المادة العلمية المتجمعة لدي تقسيم البحث إلى تمهيد، ومبحثين، وخاتمة. وكان الحديث في التمهيد عن تعريف الحذف لغةً واصطلاحاً، مُبيناً أنه غير الحذف بفتح الحاء، والدال، وموضحاً الفرق بينه وبين الإضمار، والاقتصار، والاختصار والإيجاز بإيجاز. وكان الحديث في المبحث الأول عن أسباب الحذف، وأدلته، وفوائده. وجاء الحديث في المبحث الثاني على أنواع الحذف. وكان الحديث في الخاتمة عن أهم نتائج البحث.

وأيّاً كان فهذا جهدي الذي بذلت ما وسعني الجهد والاجتهاد والبحث، فإن أصبت فهو فضل من الله ﷻ؛ إذ هو أهل الفضل، وإن أخفقت فهو مني، ولا أملك إلا أن أقول: قال تعالى: " لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ" (١).

وفي نهاية المطاف أشكر كل من أسدى لي خدمةً، وحسبي فيما قدّمت سلامة القصد وإخلاص النية والله من وراء القصد.

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٨٦.

المبحث الأول: أسباب الحذف، وأدلته:

لا بُدَّ للحذف من أسباب يكون الحذف مُسَبَّبًا عنها، وإلا فلا يُوجَدُ حَذْفٌ، ولا بُدَّ أيضًا من وجود دليل يدلُّ عليه، وإلا كان اعتباطاً، وهذا لا يجوز، وفي نهاية المطاف ينتج عنهما فوائد؛ لذا سيكون حديثنا في هذا المبحث في مطلبين :

المطلب الأول: أسباب الحذف:

للحذف أسباب قد يجتمع سببان فأكثر في موضع واحد، وفي موضعٍ لا يُعْلِلُ الحذف إلا بسببٍ واحد، وهي كثيرة نذكر منها:

١- كثرة الاستعمال: وهو أكثر الأسباب في ظاهرة الحذف عند النحويين، قال سيبويه: ((وكما ألزموا (حُذ) الحذف، ففعلوا هذا بهذه الأشياء؛ لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم))^(١)، وهو يعني أن حذف الهمزة في فعل الأمر (حُذ) كَانَ حَذْفًا واجباً سببه عنده كثرة الاستعمال بناءً على أن العربَ نطقته هكذا؛ لذا كان حكماً خاصاً بها^(٢)، ولو نُطق به على القاعدة الصرفية؛ لقليل: (أُوْحَذ).

جاء في شرح الكافية الشافية: ((حذف الهمزة مِنْ أَمْرٍ (أَكَلْ، وَأَحَذْ، وَأَمَرَ) لا يقتضيه قياس، ولكن كثرة الاستعمال اقتضتِ التَّخْفِيفَ))^(٣).

وكحذف الخبر في " لا النافية للجنس " كثيراً في مثل: " لا إله إلا الله، لا ريب، لا شك، لا مفر، لا سيما"، وفي مثل الأقوال التي كَثُرَ استعمالها كقولنا: "الجار قبل الدار"، أي: تَخَيَّرَ الجارَ قَبْلَ الدَّارِ، وقولنا: " بسم الله"، أي: بدأتُ بسم الله.

٢- طول الكلام: عندما تطول التراكيب؛ يقع الحذف تخفيفاً من الثقل، ويكون في مواضع منها:
أ- جملة الصلة إذا طالت في غير (أي)، ومع أي مطلقاً.

قال ابن مالك: ((أَيِّ كَمَا وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُصَفَّ ... وَصَدْرُ وَصَلِهَا ضَمِيرٌ الْحَذْفُ

(١) الكتاب لسبويه: ٢/١٧٩.

(٢) ينظر شذا العرف في فن الصرف: ٤٩.

(٣) شرح الكافية الشافية: ٥/٣٤٠، وينظر شرحان على مراح الأرواح ١٠٥. ألفية ابن مالك: ١/١٦.

وبعضهم أَعْرَبَ مُطْلَقًا وفي ... ذا الحذف أيا غير أي يفتقي
إِنْ يُسْتَطَلَّ وَصَلٌ وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ ... فَالْحَذْفُ نَزْرٌ^(١).

وأوضح هذا خالد الأزهري قائلًا: ((ولا يَكْثُرُ الحَذْفُ للضمير المرفوع "في صلة غير أي" عند
البَصْرِيِّينَ، إلا إن طالتِ الصَّلَةُ، إمَّا بمعمول الخبر أو بغيره، سواء تقدم المعمول على الحَرِّ نحو: { وَهُوَ الَّذِي فِي
السَّمَاءِ إِلَهٌ }^(٢)، أو تَأَخَّرَ، نحو قولهم: "ما أنا بالذي قاتل لك سوءًا" حكاها الخليل))^(٣).

ب- أسلوب الشرط، وأسلوب القسم؛ ومن ذلك قوله تعالى: " وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا
خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ " ^(٤)، فالجواب لم يُذكر، وتقديره: " أعرضوا" بدليل سياق الآية التالية لها.
والآية التالية قوله تعالى: " وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ " ^(٥).
ويمكن أن يكون طول الصلة مع كثرة الاستعمال سببًا مُجْتَمَعِينَ في الحذف كما في اسم الموصول
(الذي).

قال الزمخشري: ((ولاستطالتهم إيَّاهُ بصلته مع كثرة الاستعمال حَفَفُوهُ مِنْ غير وَجْهٍ، فقالوا: الله بحذف
الياء، ثُمَّ اللذ بحذفِ الحَرْكَةِ، ثُمَّ حذفوه رأسًا واجْتَزَّؤُوا عنه بالحرفِ الملتبس به، وَهُوَ لام التعريف))^(٦).

٣- الثقل: أن يكون في الكلمة ثقل يراود إزالته بأمر منها:

أ- حذف حروفِ العلة استتقالًا، وذلك في الفعل المثل الذي فاؤُهُ واؤُ مُحَدَّفٌ في المضارع استتقالًا إذا
كان على وزن (يَفْعَلُ) بكسر العين سواء أكان من باب (فَعَلَ - يَفْعَلُ) بفتح العين في الماضي،
وكسرهما في المضارع، نحو: (وَقَفَ - يَقِفُ)، و(وَعَدَ - يَعِدُ)، بدلًا مِنْ (يُوقِفُ) و(يُوعِدُ) أم كَانَ من

(١) ألفية ابن مالك: ١/١٦٦.

(٢) سورة الزخرف، من الآية: ٨٤.

(٣) شرح التصريح على التوضيح: ١/١٧٢، وينظر الكتاب لسبويه: ٢/١٠٨، و ٤٠٤، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن
مالك: ١/١٦٥.

(٤) سورة يس، الآية: ٤٥.

(٥) سورة يس، الآية: ٤٦.

(٦) المفصل بشرحه: ٣/١٥٤.

باب " فَعَلَ - يَفْعَلُ " بكسر العين فيهما، نحو: (وَتَقَّ - يَتَّقُ)، و(وَرِثَ - يَرِثُ) بدلاً من (يُوثِقُ)، و(يُورِثُ)^(١).

وفي الفعل الناقص الذي لامه واو، تُحْدَفُ في الماضي والمضارع استئقلاً إذا أُسندا إلى واو الجماعة، وكانا من باب (فَعَلَ - يَفْعَلُ) بضم العين فيهما، نحو: (سَرُوا - وَيَسْرُوا)، بدلاً من (سَرُواوا - وَيَسْرُواوا)، أو الذي لامه ياءٌ تُحْدَفُ في الماضي استئقلاً إذا أُسندا إلى واو الجماعة، والذي كان من باب " فَعَلَ - يَفْعَلُ " بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع، نحو: (رَضُوا) بدلاً من (رَضُواوا)^(٢).

جاء في بحث ظاهرة الحذف عندما تحدث الباحث عن حذف حرف العلة للثقل قائلاً: حذف حروف العلة استئقلاً: الفعل المتال الذي فاءه واو تحذف في المضارع للثقل، نحو: " وَقَفَ - يَقِفُ " (وَعَدَ - يَعُدُّ)، بدلاً من (يُوقِفُ) و(يُوعِدُ) "^(٣). من غير تفصيل، أو تعليل في ذلك.

ب- حذف الهمزة استئقلاً: كهمزة الأمر من (أَخَذَ وَأَكَلَ)، وقد تقدّم الحديث عنه في كثرة الاستعمال؛ ولهذا يُمكن أن يكون الاستئقَالُ في اجتماع الهمزتين سبباً آخر للحذف مع كثرة الاستعمال^(٤).

جاء في شرحان^(٥) على مراح الأرواح عند حديثه عن (حُذِّ - وَكُلُّ): ((إِلَّا أَنَّهُمْ حَذَفُوا الهمزةَ الأَصْلِيَّةَ منها لكثرة الاستعمالِ تخفيفاً على غير القياس))^(٦).

٤- التضعيفُ: وذلك في أربعة من الأحرف المشبهة بالفعل، وهي: (إِنَّ، وَأَنَّ، وَكَأَنَّ) ولكنَّ إذا اتصلت بها نون الوقاية تبعاً للفعل المتصل به نون الوقاية في مثل: (ضَرَبَنِي)؛ لأنَّها مشبهةٌ به، فتقول: (إِنِّي، وَأَنِّي، وَكَأَنِّي، وَلَكِنِّي)، وقد جاءت محذوفة، وأكثر ذلك في (إِنَّ، وَأَنَّ، وَلَكِنَّ، وَكَأَنَّ)، فقالوا: (إِنِّي، وَأَنِّي، وَلَكِنِّي، وَكَأَنِّي)، والذي ساغ حذفُ النونِ منها؛ لأنَّه قد كثر استعمالها في كلامهم، واجتمعت في آخره نونات وهم يستقلون

(١) شذا العرف في فن الصرف ٥٠.

(٢) شذا العرف في فن الصرف علم.

(٣) مقالات موقع الألوكة: ٤.

(٤) ينظر علل النحو: ١/١٨٣، و٥٥٩.

(٥) شرحان بالألف مع دخول حرف الجر عليها على الحكاية.

(٦) شرحان على مراح الأرواح: ١٠٥.

التضعيف ولم تكن أصلاً في لحاق هذه النونات لها، وإنما ذلك بالحمل على الأفعال فاجتماع هذه الأسباب سوَّغوا حذفها))^(١)؛ ولهذا يُمكن أن يكون التضعيف سبباً آخر للحذف مع كثرة الاستعمال.

٥- التقاء الساكنين: الساكنان في كلمة واحدة أو كلمتين إذا التقيا ، وجب التخلص من التثاقبهما بحذفٍ أولهما أو تحريكه، والحذف مقدّم على التحريك، ومن ذلك حذف لام الفعل الناقص عند الاتصال بواو الجماعة، وحذف عين الفعل الماضي الأجوف عند اتصاله بضمائر الرفع المتحركة. مثال الناقص: الفعل الماضي (سَعَوْا) لجمع المذكر الغائب من قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾^(٢) أصله (سَعِيُوا) على وزن (فَعَلُوا)، فقلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت: (سَعَاوا)، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين، فصارت (سَعَوْا)، وبقيت فتحة العين على حالها؛ لأنَّ الفتحة خفيفة، والانتقال منها إلى الواو لا يُسبِّب ثقلاً، ووزنها: (فَعَوَا) بحذف اللام؛ لأنَّ الحذف ممَّا يُراعى في الميزان الصرفي، ومثال الأجوف: الفعل الماضي (قُلْتُ) للمتكلم وحده مذكراً، أو مؤنثاً من قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ هُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ﴾^(٣) أصله: (قَوُلْتُ) بفتح القاف والواو على وزن (فَعَلْتُ)، فقلبت الواو ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت: (قَالَتْ)، ثمَّ حذفت الألف لالتقاء الساكنين، فصارت: (قُلْتُ) بفتح القاف، ثم أُبدلت فتحة القاف ضمة؛ لتدل على أنَّ الألف المحذوفة منقلبة عن واو، فصارت: (قُلْتُ) بضم القاف على وزن: (قُلْتُ) بضم الفاء، وحذف العين.

٦- توالي الأمثال: وهو أن يتوالى حرفان متماثلان، ويُشترط في التوالي أن يكون ثلاثة فصاعداً، وهو بهذا قد خرج عن التضعيف، مثال ذلك: التقاء نون الرفع من الأفعال الخمسة مع نوني التوكيد الثقيلة في مثل: (لَتَدْخُلَنَّ) على وزن: (لَتَفْعَلُونَ) لجمع المذكر الغائب المؤكِّد بنون التوكيد الثقيلة من قوله تعالى: " لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِينَ"^(٤) أصله: (لَتَدْخُلُونَ) بضم الخاء، واللام، وثلاث نونات، الأولى: علامة الرفع، والثانية، والثالثة: نون التوكيد الثقيلة، ولا يُمكن حذف نوني التوكيد؛

(١) شرح المفصل: ٣/١٢٣، وينظر المقتضب: ١/٢٥٠. سورة الحج، الآية: ٥١.

(٢) سورة الحج، الآية: ٥١.

(٣) سورة المائدة، من الآية: ١١٧.

(٤) سورة الفتح، من الآية: ٢٧.

للتوكيد، فحذفت علامة الرفع؛ لتوالي الأمثال، فصارت: (لَتَدْخُلُونَ)، ثُمَّ حُذِفَتْ واو الفاعل لالتقاء الساكنين، ولوجود علامة تدلُّ عليها، وهي الضمة، فصارت (لَتَدْخُلَنَّ) على وزن: (لَتَفْعَنَّ) بحذف اللام. جاء في بحث ظاهرة الحذفِ عندما تحدّث الباحث عن التقاء الساكنين، وتوالي الأمثال قاتلاً:

أ - الساكنان في كلمة واحدة أو كلمتين إذا التقيا ، وجب التخلص من التقاءهما بحذف أولهما أو تحريكه، ومن ذلك حذف لام الفعلِ الناقصِ عند الاتصالِ بواو الجماعةِ مثل: (يسعون)، وحذف عينِ الفعلِ الأجوفِ في حالةِ جزمه مثل: (لم يَصُمْ).

ب- توالي الأمثال: والذي من مظاهره التقاء نون الرفعِ من الأفعالِ الخمسةِ مع نون التوكيد؛ حيث تُحذفُ نون الرفع وتبقى نون التوكيد.

ج- حذفُ حروفِ العلةِ استتقلاً: الفعل المثل الذي فاؤه واو تُحذفُ في المضارعِ للثقل، نحو: (وقف - يقف) (وعد - يعد)، بدلاً من (يُوقِفُ) و(يُوعِدُ)^(١). فاكتمى بهذا القول من أن يُعَلَّلَ، ويُفَصَّلَ أيضاً.

٧- الحذف للإعراب: قد يكون الحذفُ حركةً إعراب، وذلك في الفعلِ المضارعِ المجزومِ صحيحِ الآخر، نحو: (لَمْ أَذْهَبْ)، وقد يكون حرفاً في الفعلِ المضارعِ المجزومِ معتلِ الآخر، نحو: (لَمْ يَدْعُ)، وفي فعلِ الأمرِ باللام، نحو: (لِيَفْرَحُوا) من قوله تعالى: "قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا"^(٢) وفي فعلِ الأمرِ المبني على السكون، نحو (ادْعُ) من قوله تعالى: "ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ"^(٣)، وفي الفعلِ المضارعِ المنصوب، أو المجزومِ من الأفعالِ الخمسة، نحو قوله تعالى: {فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا}^(٤)، وفي فعلِ الأمرِ المبني على حذفِ النون من الأفعالِ الخمسة، نحو: (لَنْ تَذَهَبَا)، ونحو قوله تعالى: {وَلَا تَتَّبِعَنَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ}^(٥).

٨- الحذف للوقف: ويكون في النطقِ لا الكتابة؛ مثل حذف الضمة والكسرة المنونتين عند الوقوف؛ نحو: (هذا زيد) و(مررتُ بزيد) فننطقُ بالبدال من كلمة (زيد) ساكنة.

(١) مقالات موقع الألوكة: ٤.

(٢) سورة يونس، من الآية: ٥٨.

(٣) سورة النحل، من الآية: ١٢٥.

(٤) سورة البقرة، من الآية: ٢٤.

(٥) سورة يونس، من الآية: ٨٩.

٩- صيغ الجمع: ويكون الحذف في صيغة الجمع نفسها، ويكون فيما يُجمع بألف، وتاء مزيدتين إذا كان آخر مفردة تاء، فتحذف التاء، ويشمل نوعين:

النوع الأول: المؤنث اللفظي والمعنوي، وهو ما كان علمًا على مؤنث وفيه تاء التأنيث، نحو (فاطمة)، وجمعها (فاطمات)، وأصلها فاطمات، فحُذفت التاء الأولى؛ لئلا تجتمع علامتا تأنيث في كلمة واحدة، فصارت (فاطمات)، وحُذفت التاء الأولى دون الثانية؛ لأنَّ الثانية تعني عن الأولى؛ لأنها تدلُّ على التأنيث والجمع، والأولى لا تعني عن الثانية؛ لأنها للتأنيث فقط، ويبقى الجمع من غير دليل لو حُذفت.

النوع الثاني: المؤنث اللفظي، وهو ما كان علمًا على مذكر وفيه تاء التأنيث، نحو: (طلحة)، وجمعها: (طلحات)، وأصلها: (طلحات)، فجرى فيه من حذف، وتعليل ما جرى في فاطمات.

١٠ - صيغ التصغير: إنَّ بعضَ الكلمات التي يُراد تصغيرها يحصل فيها حذف، نذكر منها ما يلي:

أ- إذا لم يكن قبل الآخر حرف مدِّ وكان الاسم خماسيًا مُجرَّدًا يُحذف الحرف الأخير منه وجوبًا، ثم نحن أمام خيارين:

الخيار الأول: تعويض ياء قبل الطرف، فنقول في تصغير سَفَرَجَل (سَفِيرِج) بحذف اللام على وزن: (فَعِيل) بستِ خطوات: الأولى: ضمُّ الحرف الأول، وهو السين. الثانية: فتحُ الحرف الثاني، وهو الفاء. الثالثة: زيادة ياء ثالثة ساكنة للتصغير. الرابعة: كسرُ ما بعد ياء التصغير، وهو الرَّاء. الخامسة: حذفُ الحرف الأخير، وهو اللام؛ لطول الكلمة. السادسة: تعويض ياء قبل الطرف بعد الحذف.

الخيار الثاني: عدم تعويض ياء قبل الطرف، فنقول في تصغير سَفَرَجَل (سَفِيرِج) بحذف اللام على وزن: (فَعِيل) بالخطوات الخمس المتقدمة.

ب- إذا لم يكن قبل الآخر حرف مدِّ وكان الاسم خماسيًا مزيدًا يُحذف الحرف الزائد منه وجوبًا، ثم نحن أمام خيارين:

الخيار الأول: تعويض ياء قبل الطرف، فنقول في تصغير مُنْكَسِرٍ (مُنْكَيسِر) بحذف النون على وزن: (فَعِيل) بستِ خطوات: الأولى: ضمُّ الحرف الأول، وهو الميم. الثانية: حذفُ النون الزائدة؛ لطول الكلمة. الثالثة: فتحُ الحرف الثاني، وهو الكاف. الرابعة: زيادة ياء ثالثة ساكنة للتصغير. الخامسة: كسرُ ما بعد ياء التصغير، وهو السين. السادسة: تعويض ياء قبل الطرف بعد الحذف.

الخيار الثاني: عدم تعويض ياء قبل الطرف، فنقول في تصغير مُنْكَسِرٍ (مُكْسِيسٍ) بحذف النون على وزن: (فُعَيْعِل) بالخطوات الخمس المتقدمة.

وقد سبق القول أن الباحث في ظاهرة الحذف حينما تحدث عن تصغير (سفرجلة) أوجز أيضا، ولم يذكر القول الثاني الراجح والمشهور؛ إذ قال: ((إذا صغرت (السَّفْرَجَلَة) كانت لك أوجه أحدها أن تقول (سُفْرَجَلَة) فتحذف اللام في التصغير وإن شئت قلت (سُفْرِيْلَة) فتحذف (الجيم))^(١)، فذكر أن فيها أوجهها، ولم يذكر إلا وجهين: أولهما مشهور قال به الصرفيون، والثاني غير مشهور، والسبب في ذلك أنه لم ينقل المسألة عن الصرفيين بل نقل ذلك عن ابن سيده (ت ٤٥٨ هـ) في كتابه المخصص، وأشار إلى ذلك في هامش (١٢) من البحث بقوله: ((انظر المخصص: ٤/٢٦٣))^(٢).

قال ابن سيده: ((وإذا صغرت السفرجلة كانت لك أوجه أحدها: أن تقول: (سُفْرِيْلَة)، فتحذف اللام في التصغير، وإن شئت قلت: (سُفْرِيْلَة)، فتحذف الجيم، وإن شئت قلت: (سُفْرِيْلَة)، فكسرت الراءَ وَالْجِيمَ؛ لحيثهما بعد ياء التصغير، فلم تحذف شيئاً، وإن شئت قلت: (سُفْرِيْلَة)، فسكنت الجيم استقلا لهؤلاء الحركات))^(٣)، فذكر أربعة أوجه لكنه لم يذكر الوجه الثاني المشهور، وهو: (سفرجلة) بتعويض الياء، ولم يُشير إلى الأولى منها كما أشار إليه ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) بقوله: ((وإذا صغر الحُمَاسِيُّ عَلَى ضَعْفِهِ فَأَلْأَوَى حَذْفُ الْحَامِسِ))^(٤).

قال سيبويه (ت ١٨٠ هـ): ((وذلك نحو سَفْرَجَل، وَفَرَزْدَق، وَقَبَعْتَرِي، وَشَمْرَدَل، وَجَحْمَرَش، وَصَهْلَق. فتحقير العرب هذه الأسماء: سُفْرِيْجٌ، وَفُرَيْزِدٌ، وَشُمَيْرِدٌ، وَقُبَيْبَعْتُ، وَصَهْلَقٌ. وإن شئت ألحقت في كل اسم منها ياءً قبل آخر حروفه عوضاً))^(٥).

(١) مقالات موقع الألوكة: ٤.

(٢) مقالات موقع الألوكة: ١٣.

(٣) المخصص: ٥/١٩٢.

(٤) الشافية في علم التصريف: ٣٢.

(٥) الكتاب لسبويه: ٤١٧/٣، و ٤٤٨.

وعلى ذلك بقوله: ((وَأَمَّا تَحْدُفُ آخِرِ الْأَسْمَاءِ؛ لِأَنَّ التَّحْقِيرَ يَسْلَمُ حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَيْهِ، وَيَكُونُ عَلَى مِثَالِ مَا يُحَقَّرُونَ مِنَ الْأَرْبَعَةِ))^(١).

فقوله: (لأن التحقير يسلم حتى ينتهي إليه) المراد بالتحقير التصغير، والضمير في (إليه) راجع إلى التحقير، فيكون المعنى أن خطوات التصغير إلى نهاية الحرف الرابع لا يكون فيها حذف بسببه، ف(جَعْفَر) تقول في تصغيره: (جُعَيْفِر) بضم الجيم، وفتح العين، وزيادة ياء ثالثة ساكنة للتصغير، وكسر ما بعد الياء، وليس في هذه الخطوات أي حذف.

أما ما زاد على الأربعة وكانت الكلمة خماسية مجردة كما في (سَفْرَجَل) فَيُحْدَفُ آخِرُهَا كَمَا أَنَّ الزِّيَادَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا فِيهِ؛ وَلِهَذَا إِذَا كَانَتِ الْكَلِمَةُ رَابِعِيَّةً مُجْرَدَةً زِيدَ فِي وَزْنِهَا فِي الْآخِرِ لَأَمَّا وَاحِدَةً، نَحْوِ (دَخْرَج)، وَزَنْهَا: (فَعَلَل)، وَ (دَرْهَم)، وَزَنْهَا: (فَعَل)، وَإِذَا كَانَتِ خَمَاسِيَّةً مُجْرَدَةً زِيدَ فِي وَزْنِهَا لِأَمِينٍ فِي الْآخِرِ أَيْضًا، (غَضَنْفَر)، وَزَنْهَا: (فَعَلَل) بتشديد اللام الثانية.

جاء في المقتضب: ((تقول في تصغير سَفْرَجَل سَفْرَجَلٌ وَتَحْدُفُ اللَّامَ الْآخِرَةَ وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْأَصْلِ؛ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ تَنَاهَى دُونَهَا))^(٢)، وقال في موضع آخر: ((وَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِ سَفْرَجَلَةٍ: سَفْرَجَلَةٌ))^(٣). وعدم التفصيل، والتعليل يجري عنده في غير ما ذكرته.

١١ - الحذف للنسب: وهو ما زيد في آخره ياءٌ مُشَدَّدَةٌ مكسور ما قبلها يكون الحكم الإعرابي عليها. ويُحْدَفُ لِهَذِهِ الْيَاءِ حُرُوفٌ فِي الْآخِرِ، أَوْ مُتَّصِلَةٌ بِالْآخِرِ، نَذَرَ مِنْهَا مَا يَلِي:

أ- تاء التأنيث؛ فتقول في النسبة إلى فاطمة: (فاطمي)، وإلى مكة (مكي)، وما ورد مخالفًا ذلك شاذ لا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَقَوْلُ الْعَامَّةِ خَلِيفَتِي فِي خَلِيفَتِهِ، وَخَلَوَتِي فِي خَلْوَةِ حَتْنٍ، وَالصَّوَابُ خَلِيفَتِي وَخَلَوَتِي^(٤).

ب- الألف إذا وقعت خامسة فصاعدًا تُحْدَفُ أَلْفُهَا وَجُوبًا مُطْلَقًا، وَوَجْهَ الْإِطْلَاقِ أَنَّ الْأَلْفَ سَوَاءً كَانَتْ لِلتَّأْنِيثِ، نَحْوِ: (حِبَارِي) اسْمٌ لِطَائِرٍ تَقُولُ فِي النِّسْبَةِ إِلَيْهَا: (حِبَارِي)، أَوْ كَانَتْ لِلْإِلْحَاقِ، نَحْوِ: (حَبْرَكِي)

(١) الكتاب لسبويه: ٣/٤٤٨.

(٢) المقتضب: ١/١١٩.

(٣) المقتضب: ٢/٢٦٠.

(٤) شذا العرف في فن الصرف: ١٠٧.

اسم للقراد تقول في النسبة إليها (حَبْرَكِي)، أو كانت منقلبة عن واو، أو ياء، نحو: (مُصْطَفِي) تقول في النسبة إليها: (مُصْطَفِي)، وسواء كانت في كلمة ثانيها متحرك كما تقدم، أو ساكن، نحو: (مُسْتَدْعِي)، تقول في النسبة إليها: (مُسْتَدْعِي) بحذف الألف في الجميع^(١).

ج- الألف إذا وقعت رابعة ففيها تفصيل كما يلي:

الأول: إذا كانت في كلمة ثانيها متحرك تُحذف ألفها وجوباً أيضاً، وتكون للتأنيث خاصة، نحو: (جَمْزِي)

للحمار السريع، تقول في النسبة إليها (جَمْزِي).

الثاني: إذا كانت في كلمة ثانيها ساكن، سواءً كانت الألف للتأنيث كحبلِي، أو للإلحاق كعَلْقِي، اسم

لنبت، فَإِنَّهُ مُلْحَقٌ بِجَعْفَرٍ، أو منقلبة عن أصل كملهي من اللهو^(٢) يجوز في النسبة إليها ثلاثة أوجه: ١- حذفها جوازاً، فتقول: حُبْلِي، وَعَلْقِي، وَمَلْهِي،

٢- وقبلها واواً، فتقول: حُبْلَوِي، وَعَلْقَوِي، وَمَلْهَوِي، والقلب أحسن من الحذف،

٣- ويجوز زيادة ألف بين اللام والواو، فتقول: حُبْلَاوِي، وَعَلْقَاوِي، وَمَلْهَاوِي^(٣).

١٢- الضرورة الشعرية: ومن الضرائر الشعرية القائمة على الحذف ما يلي:

أ- ومنه حذف حرف متحرك أو أكثر من آخر الكلمة، مثل قول لبيد:

دَرَسَ الْمَنَا مِمْتَالِعٍ فَأَبَانَ وَتَفَادَمْتَ بِالْحَبْسِ فَالسُّوبَانِ^(٤). الأَصْلُ: الْمَنَازِلُ.

ب- ومنه أيضاً حذف نون المثني وجمع المذكر السالم، ومن ذلك قول امرئ القيس:

هَذَا مَمْنَتَانِ حَطَّاتَا كَمَا أَكَبَ عَلَيَّ سَاعِدَيْهِ النَّمِرُ^(٥). الأَصْلُ: حَطَّاتَانِ^(٦).

(١) ينظر شذا العرف في فن الصرف: ١٠٧.

(٢) شذا العرف في فن الصرف: ١٠٧.

(٣) ينظر شذا العرف في فن الصرف: ١٠٧.

(٤) ديوان لبيد بن ربيعة العامري: ١٣٢، أبان والحبس: جيلان يقعان بالبادية السويان: واد يمر بديار بني تميم.

(٥) ديوان امرئ القيس: ١٠٧، وينظر الجمل في النحو: ٢١٦.

(٦) خطاتا: كثيرتا اللحم.

ج- ومن ذلك أيضاً حذف النون الساكنة أو التنوين من آخر الكلمة؛ ومن ذلك قول العباس بن مرداس السلمي:

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يفوقان مرداس في تَجْمَعُ^(١).

الأصل: مرداساً، فترك حرف "مرداس" وهو منصرف^(٢).

د- وفيه أيضاً حذف حرف المدّ أو ما يشبهه من آخر الكلمة؛ ومن ذلك قول الأعشى:

وأخو الغوان متى يشأ يصِر منه وَيُعْدُنْ أَعْدَاءَ بُعَيْدٍ وَدَادٍ

ألا ترى الياء من (الغواني) قد حذفت واجتزئ بالكسرة عنها^(٣).

ه- حذف حرف من أحرف المعاني، ومن ذلك قول حسان بن ثابت:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ^(٤). أي فالله يشكرها، حذفت

الفاء الواجب اقترانها بجواب الشرط؛ إذ إن جواب الشرط جملة اسمية.

المطلب الثاني: أدلّة الحذف:

لا بُدّ للمحذوف من دليل يدل عليه؛ لذا احتج إلى ذكر دليله كما يلي:

١- أن يدل عليه العقل حيثُ تَسْتَحِيلُ صِحَّةُ الْكَلَامِ عَقْلاً إِلَّا بِتَقْدِيرِ مُحْذُوفٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: "وَأَسْأَلُ الْقُرْبَةَ"

^(٥)، فَإِنَّهُ يَسْتَحِيلُ عَقْلاً تَكَلُّمَ الْأَمْكِنَةِ إِلَّا مُعْجَزَةً^(٦).

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ٢/٤٠٧.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ٢/٤٠٨.

(٣) ضرائر الشعر: ١٢٠.

(٤) ما يجوز للشاعر في الضرورة: ٢٤٩.

(٥) سورة يوسف، من الآية: ٨٢.

(٦) ينظر البرهان في علوم القرآن: ٣/١٠٨، والإيضاح في علوم البلاغة: ١٨٤، والكليات: ٣٨٥.

٢- أَنْ تَدُلُّ عَلَيْهِ الْعَادَةُ الشَّرْعِيَّةُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: " إِمَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ " (١)، فَإِنَّ الدَّاتَ لَا تَتَّصِفُ بِالْحِلِّ وَالْحَرْمَةِ شَرْعًا إِمَّا هُمَا مِنْ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ الْوَاقِعَةِ عَلَى الدَّوَاتِ فَعَلِمَ أَنَّ الْمَحْذُوفَ التَّنَاوُلُ وَلَكِنَّهُ لَمَّا حُذِفَ وَأُفِيَمَتِ الْمَيْتَةُ مُقَامَهُ أُسْنِدَ إِلَيْهَا الْفِعْلُ وَقُطِعَ النَّظَرُ عَنْهُ فِلذَلِكَ أَنْتَ الْفِعْلُ فِي بَعْضِ الصُّورِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: " حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ " (٢) وَلَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْآيَةُ مِنْ بَابِ دَلَالَةِ الْعَقْلِ؛ "لَأَنَّ الْعَقْلَ لَا يُدْرِكُ مَحَلَّ الْحِلِّ وَلَا الْحَرْمَةَ فَلِهَذَا جَعَلْنَاهُ مِنْ دَلَالَةِ الْعَادَةِ الشَّرْعِيَّةِ" (٣).

٣- أَنْ يَدُلُّ الْعَقْلُ عَلَيْهِمَا أَيَّ عَلَى الْحُذْفِ وَالتَّعْيِينِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: " وَجَاءَ رَبُّكَ " (٤)، أَيَّ أَمْرُهُ أَوْ عَدَابُهُ أَوْ مَا لَيْتَكُنْهُ لِأَنَّ الْعَقْلَ دَلَّ عَلَى أَصْلِ الْحُذْفِ وَالِاسْتِحَالَةِ مَجِيءِ الْبَارِي عَقْلًا؛ لِأَنَّ الْمَجِيءَ مِنْ سِمَاتِ الْحُدُوثِ وَدَلَّ الْعَقْلُ أَيْضًا عَلَى التَّعْيِينِ وَهُوَ الْأَمْرُ وَنَحْوُهُ وَكَلَامُ الرَّحْمَنِيِّ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا حُذْفَ الْبَيِّنَةِ، فَإِنَّهُ قَالَ: هَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ تَمَثِّلُ حَالَةَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي ذَلِكَ بِحَالِ الْمَلِكِ إِذَا حَضَرَ بِنَفْسِهِ (٥). وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: { لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ } (٦) لِأَنَّهُ فِي مَعْرِضِ التَّوْحِيدِ فَعَدَمُ الْفَسَادِ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ تَعَدُّدِ تَعَدُّدِ الْأَلِهَةِ وَإِمَّا حُذِفَ لِأَنَّ انْتِفَاءَ اللَّازِمِ يَسْتَلْزِمُ انْتِفَاءَ الْمَلْزُومِ صُرُورًا وَلِذَلِكَ لَمْ يَذْكَرِ الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَةَ عِنْدَ اسْتِعْمَالِ الشَّرْطِ بُلُوعًا هَا (٧).

٤- أَنْ يَدُلُّ الْعَقْلُ عَلَى أَصْلِ الْحُذْفِ وَتَدُلُّ عَادَةُ النَّاسِ عَلَى تَعْيِينِ الْمَحْذُوفِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: " قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ " (٨)، فَإِنَّ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيْسَ ظَرْفًا لِقَوْمِهِنَّ فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ غَيْرُهُ فَقَدْ دَلَّ الْعَقْلُ عَلَى أَصْلِ الْحُذْفِ (٩).

(١) سورة البقرة، من الآية: ١٧٣، وسورة النحل، من الآية: ١١٥.

(٢) سورة المائدة، من الآية: ٣.

(٣) ينظر البرهان في علوم القرآن: ٣/١٠٩، والإيضاح في علوم البلاغة: ١٨٤، والكلبيات: ٣٨٥، وأضواء البيان: ٢/١١٤.

(٤) سورة الفجر، من الآية: ٢٢.

(٥) ينظر تفسير الكشاف ٧/٢٨٩، والبرهان في علوم القرآن: ٣/١٠٩، والإيضاح في علوم البلاغة: ١٨٥.

(٦) سورة الأنبياء، من الآية: ٢٢.

(٧) ينظر البرهان في علوم القرآن: ٣/١٠٩، وأضواء البيان: ٧/١٥١.

(٨) سورة يوسف، من الآية: ٣٢.

(٩) ينظر البرهان في علوم القرآن: ٣/١٠٩، والإيضاح في علوم البلاغة: ١٨٤، والكلبيات: ٣٨٥.

- ويجوز أن يكون حُبُّها ليوسف ظرفاً للوم بدليل قوله تعالى: "شَغَفَهَا حُبًّا"^(١)، أو مراودته بدليل قوله تعالى: "تُرَاوِدُ فَتَاهَا"^(٢)، والعقل لا يُعَيَّنُ وَاحِدًا مِنْهَا بِلِ الْعَادَةِ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ الْمَحْذُوفَ هُوَ الثَّانِي فَإِنَّ الْحَبَّ لَا يَلَامُ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ لِأَنَّهُ يَفْهَرُهُ وَيَغْلِبُهُ وَإِنَّمَا اللَّوْمُ فِيمَا لِلنَّفْسِ فِيهِ اخْتِيَارٌ وَهُوَ الْمُرَاوِدَةُ لِقُدْرَتِهِ عَلَى دَفْعِهَا^(٣).
- ٥- أن تدلُّ الْعَادَةُ عَلَى تَعْيِينِ الْمَحْذُوفِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: "لَوْ نَعْلَمُ قِتَالَ"^(٤)، أي مَكَانَ قِتَالٍ وَالْمُرَادُ مَكَانًا صَاحِبًا لِلْقِتَالِ لِأَنَّهُمْ كَانُوا أَحْبَرَ النَّاسِ بِالْقِتَالِ وَالْعَادَةُ تَمُنُّ أَنْ يُرِيدُوا لَوْ نَعْلَمُ حَقِيقَةَ الْقِتَالِ فَلِدَلِكِ قُدْرُهُ مُجَاهِدٌ: (مَكَانَ قِتَالٍ)، وَقِيلَ: إِنَّ تَعْيِينَ الْمَحْذُوفِ هُنَا مِنْ دَلَالَةِ السِّيَاقِ لَا الْعَادَةَ^(٥).
- ٦- أن يدلُّ اللَّفْظُ عَلَى الْحَذْفِ وَالشَّرُوعِ فِي الْفِعْلِ عَلَى تَعْيِينِ الْمَحْذُوفِ كَقَوْلِهِ: "بِسْمِ اللَّهِ" فَإِنَّ اللَّفْظَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ فِيهِ حَذْفًا لِأَنَّ حَرْفَ الْجَمْرِ لَا بَدَّ لَهُ مِنْ مُتَعَلِّقٍ يَتَعَلَّقُ بِهِ، وَدَلَّ الشَّرُوعُ عَلَى تَعْيِينِهِ وَهُوَ الْفِعْلُ الَّذِي جُعِلَتْ التَّسْمِيَةُ فِي مَبْدَئِهِ مِنْ قِرَاءَةِ أَوْ أَكْلٍ أَوْ شَرْبٍ وَنَحْوِهِ وَيُقَدَّرُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ مَا يَلِيْقُ فَفِي الْقِرَاءَةِ أَقْرَأُ وَفِي الْأَكْلِ: أَكَلْتُ وَنَحْوُهُ.
- وَقَدْ اخْتَلَفَ هَلْ يُقَدَّرُ الْفِعْلُ أَوْ الْأِسْمُ وَعَلَى الْأَوَّلِ فَهَلْ يُقَدَّرُ عَامًّا كَالْأَبْتِدَاءِ أَوْ خَاصًّا كَمَا ذَكَرْنَا؟^(٦).
- ٧- اللَّغَةُ كَضَرِبَتْ فَإِنَّ اللَّغَةَ قَاضِيَةٌ أَنَّ الْفِعْلَ الْمُتَعَدِّيَّ لَا بَدَّ لَهُ مِنْ مُفْعُولٍ. نَعَمْ هِيَ تَدُلُّ عَلَى أَصْلِ الْحَدِيثِ لَا تَعْيِينَهُ وَكَذَلِكَ حَذْفُ الْمُبْتَدَأِ وَالْحَبْرِ^(٧).
- ٨- مَا يَدُلُّ عَلَى الْمَحْذُوفِ وَمَا فِي سِيَاقِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: "وَأَبْصُرْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ"^(٨) وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: "مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ"^(٩)، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: "أَلَا تَسْجُدُ"^(١٠)، وَأَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: "لَمْ يَلْبَسُوا

(١) سورة يوسف من الآية: ٣٠.

(٢) سورة يوسف من الآية: ٣٠.

(٣) ينظر البرهان في علوم القرآن: ١٠٩/٣ - ١١٠، والإيضاح في علوم البلاغة: ١٨٤، والكليات: ٣٨٥.

(٤) سورة آل عمران، من الآية: ١٦٧.

(٥) ينظر البرهان في علوم القرآن: ٣/١١٠، والإيضاح في علوم البلاغة: ١٨٤.

(٦) ينظر البرهان في علوم القرآن: ٣/١١٠، والإيضاح في علوم البلاغة: ١٨٦، والكليات: ٣٨٥، والتحرير والتنوير ١/١٤٤.

(٧) ينظر البرهان في علوم القرآن: ٣/١١٠، والكليات: ٣٨٥.

(٨) سورة الصافات، من الآية: ١٧٩.

إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ"^(٣)، أَي هَذَا، بِدَلِيلِ ظُهُورِهِ فِي سُورَةِ إِبْرَاهِيمَ فَقَالَ تَعَالَى: "هَذَا بَلَاغٌ لِلنَّاسِ"^(٤)،
وَنظَائِرُهُ"^(٥).

٩- اِعْتِصَادُهُ بِسَبَبِ النُّزُولِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ} ^(٦)، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ تَقْدِيرِ فَقَالَ
زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ أَي قُمْتُمْ مِنَ الْمَضَاجِعِ يَعْنِي النَّوْمَ وَقَالَ غَيْرُهُ إِنَّمَا يَعْنِي إِذَا قُمْتُمْ مُحَدِّثِينَ.
وَاحْتُجَّ لِزَيْدٍ بِأَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ إِنَّمَا نَزَلَتْ بِسَبَبِ فَقْدَانِ عَائِشَةَ (رضي الله عنها) عَقْدَهَا فَأَخْرَجُوا الرَّجُلَ إِلَى أَنْ أَضَاءَ
الصُّبْحُ فَطَلَبُوا الْمَاءَ عِنْدَ قِيَامِهِمْ مِنْ نَوْمِهِمْ فَلَمْ يَجِدُوهُ فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ.
وَبِمَا رُبِحَ مِنْ طَرِيقِ النَّظَرِ بِأَنَّ الْأَحْدَاثَ الْمَذْكُورَةَ بَعْدَ قَوْلِهِ: {إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ}، الْأُولَى أَنْ يَحْمَلَ
قَوْلُهُ: {إِذَا قُمْتُمْ}، مَعْنَى غَيْرِ الْحَدَثِ لِمَا فِيهِ مِنْ زِيَادَةِ الْفَائِدَةِ فَتَكُونُ الْآيَةُ جَامِعَةً لِلْحَدَثِ وَلِسَبَبِ
الْحَدَثِ، فَإِنَّ النَّوْمَ لَيْسَ بِحَدَثٍ بَلْ سَبَبٌ لِلْحَدَثِ"^(٧).



- (١) سورة ص من الآية: ٧٥.
- (٢) سورة الأعراف، من الآية: ١٢.
- (٣) سورة الأحقاف، من الآية: ٣٥.
- (٤) سورة إبراهيم، من الآية: ٥٢.
- (٥) ينظر البرهان في علوم القرآن: ٣/١١٠ - ١١١، وتفسير السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم
الخبير: ٣/٣٩٨.
- (٦) سورة المائدة من الآية: ٦. ١١ - ١٣.
- (٧) ينظر البرهان في علوم القرآن: ٣/١١١.

(مُكْرَمٌ) بفتح الراء، وأصله: (مُؤَكَّرَمٌ)، فحذفت الهمزة من جميعها، وإن لم يكن فيها اجتماع همزتين؛ للمشكلة، وإلى هذا أشار ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) بقوله: ((وحذف همز أفعل استمر في ... مضارع وبنيتي متصف))^(١). وما ورد مخالفاً لهذا بإثبات الهمزة يكون شاذاً لا يُقاس عليه.

جاء في الخصائص: " ومن ذلك حملهم حروف المضارعة بعضها على حكم بعض في نحو حذفهم الهمزة في نكرم، وتكرم، ويكرم؛ لحذفهم إياها في (أُكْرِمُ)؛ لما كان يكون هناك من الاستئصال الاجتماع الهمزتين في نحو (أُؤَكْرِمُ) وإن عريت بقية حروف المضارعة لو لم تحذف من اجتماع همزتين"^(٢)، وقال في موضع آخر: ((فأما (أُكْرِمُ - يُكْرِمُ) فلولا ما كره بالزيادة في من التقاء الهمزتين في (أُؤَكْرِمُ) لو جيء به على أصله للزم أن يؤتى بزيادته فيه كما جيء نحو يتدحرج وينطلق))^(٣).

٢- المسألة الثانية: تحذف فاء الكلمة إذا كانت واوًا من الفعل المضارع، وكان ثلاثياً مفتوح الياء، ومكسور العين، نحو: (يَعِدُّ)؛ إذ أصلها (يُؤَعِدُّ)، فحذفت الواو، لوقوعها بين عدوتها - الياء قبلها، والكسرة بعدها، وتحذف من بقية الباب للمشكلة.

جاء في الخصائص: "وحذفهم أيضاً الفاء من نحو وعد، وورد، في يعد ويرد لما كان يلزم - لو لم تحذف - من وقوع الواوين ياء وكسرة، ثم حملوا على ذلك ما لو لم يحذفوه لم يقع بين ياء وكسرة نحو أعد وتعد ونعد؛ لا للاستئصال، بل لتساوي أحوال حروف المضارعة في حذف الفاء معها"^(٤).

وتحذف من أمره (عد)، وأصله: (أُؤَعِد)، فحذفت الواو تبعاً لحذفها في الفعل المضارع (يَعِدُّ)؛ لأنه مصوغ منه، وكذلك تحذف من مصدره ولكن يجب تعويض تاءٍ تُسَمَّى تاءَ العوض عن فاء الكلمة، نحو: (عَدَّةً)، ((وأصلها وعدُّ، بكسر الواو فكرهوا ابتداء الكلمة بواو مكسورة فنقلوا كسرة الواو إلى العين ثم

(١) ألفية ابن مالك في النحو والصرف: ٧٩.

(٢) الخصائص: ١/١١٢، وينظر المنصف: ١/١٩٢، والممتع الكبير في التصريف: ٢٨٠، واللباب في علل البناء والإعراب:

٢/٣٥٨، وشرح الرضي على الكافية: ٤/١٢٧.

(٣) الخصائص: ١/٢٣٢.

(٤) الخصائص: ١/١١٢-١١٣.

حذفوا الواو وعضوا منها التاء في غير محل المعوض منه، لأن تاء التأنيث لا تقع صدراً^(١)، وعللها الرضي الاسترادي بتعليل آخر قائلاً: ((وإنما كسر العين في عدة وأصله وعدٌ لأن الساكن إذا حرك فالأصل الكسر، وأيضاً ليكون كعين الفعل الذي أجري هو مجراه، فلهذا لم يجتلب همزة الوصل بعد حذف الفاء))^(٢). وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله: ((فا أمرٍ أو مضارعٍ من كوعد ... احذف وفي كعدةٍ ذاك أطرد))^(٣). وتحذف الواو من المضارع بثلاثة شروط: جاء في شرح التصريح على التوضيح: ((ولحذف الواو من المضارع ثلاثة شروط:

أحدها: أن تكون الياء مفتوحة، فلا يحذف من "يوعد"، مضارع، "أوعد".

ثانيها: أن تكون عينه مكسورة، فلو كانت مفتوحة، أو مضمومة نحو: "يُولد، ويوضو" لم يحذف، وشد: "يَجْدُ" بضم الجيم في لغة عامرية...

وثالثها: أن يكون ذلك في فعل، فلو كان في اسم لم تحذف "الواو كـ" "يوعيد"، مثل: "يقطين" من "وعد"^(٤).

٣- المسألة الثالثة: تحذف الهمزة فاء الكلمة من مهموز الفاء في الأمر من (أَحَدٌ، وَأَكَلَ، وَأَمَرَ)، فتقول: (حُدْ، وكُلْ، ومر)، ولكن الحذف فيها حكم خاص؛ لأنه مخالف للقاعدة الصرفية كما يلي:

القاعدة الصرفية أن فعل الأمر يصاغ من الفعل المضارع، وعلى هذا فإن الأمر من (أخذ) يصاغ من الفعل المضارع (يأخذ) بحذف حرف المضارعة (الياء)، وكان ما بعد حرف المضارعة ساكناً، والساكن لا يُمكن الابتداء به، فتأتي بهمزة وصل مضمومة؛ لأن عين الفعل المضارع مضمومة، فصار: (أَوْحَدٌ)، ثم تقلب الهمزة الثانية واواً قلباً واجباً؛ لاجتماع همزتين، ولسكونها وانضمام ما قبلها، فصار: (أَوْحُدٌ)، وهذا هو القياس بناءً على القاعدة الصرفية، ولكننا وجدنا العرب نطقت به بحذف الهمزة على غير القاعدة سواء بُدئ الكلام بها،

(١) شرح التصريح على التوضيح: ٢/٤٩١، وينظر المنصف: ١٩٤.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب: ٣/٨٩.

(٣) ألفية ابن مالك في النحو والصرف: ٧٩.

(٤) شرح التصريح على التوضيح: ٢/٧٥٢، وينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٣/١٦٣١ - ١٦٣٢،

وشرح الأشعري لألفية ابن مالك: ٤/١٤٩ - ١٥١.

نحو: {حُذِ الطَّعَامَ} أم وصل بما نحو: {تَعَالَ وَخُذِ الطَّعَامَ}، وبه نزل القرآن الكريم، قال تعالى: {يَأْتِيحِي حُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ} (١)؛ فكان حكمًا خاصًا، وما جرى في {حُذِ} يجري في {كُلِ}، و{مُرْ} إلا أن {مُرْ} إذا بُدِيَ بها الكلامُ فإن الحذف يكون واجبًا، تقول: {مُرْ بالمعروفِ}، وإذا وصل بما الكلام فإن الحذف يكون جائزًا، تقول: {تَكَلَّمْ وَمُرْ بالمعروفِ} و{تَكَلَّمْ وَأَمُرْ بالمعروفِ}، قال تعالى: {وَأَمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ} (٢).
جاء في الممتع الكبير: ((وحذفت من "حُذِ" و"كُلِ" و"مُرْ". والأصل أُوْحُذِ، أُوْكُلِ، أُوْمُرْ؛ لأنها من الأُحْذِ والأُكُلِ والأُمُرِ. فلما حُذفت الهمزة استغني عن همزة الوصل؛ لزوال الهمزة الساكنة)) (٣).

٤ - المسألة الرابعة: تُحذف عينُ الكلمة، من كل فعل ثلاثي مكسور العين وعينه ولائمه من جنس واحد فإنه يستعمل في حال كونه مسندًا إلى ضمير الرفع المتحرك على ثلاثة أوجه (٤):

الوجه الأول: {ظَلَلْتُ} بالإتمام؛ لاتصاله بضمير رفعٍ متحرك؛ لأن الحرف الثاني من المتماثلين ساكن سكونًا أصليًا، ووزنهما: {فَعَلْتُ} بفتح الفاء، وكسر العين. ((وهذه لغة أكثر العرب)) (٥).

الوجه الثاني: {ظَلْتُ} بكسر الظاء، وسكون اللام، وأصلها: {ظَلَلْتُ} بفتح الظاء، وكسر اللام الأولى، وسكون الثانية، فحذفت فتحة الظاء، ثم نقلت كسرة اللام الأولى إلى الظاء، ثم حذفت اللام الأولى لالتقاء الساكنين، ووزنهما: {فَلْتُ} بكسر الفاء، وسكون اللام (٦). ((وهذه لغة بني عامر، وعليها جاء قوله تعالى: {فَطَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ} (٧)، وقوله جلت كلمته: {ظَلَّتْ عَلَيْهِ عَاكِفًا} (٨)، (٩).

(١) سورة مريم، من الآية: ١٢.

(٢) سورة طه، من الآية: ١٣٢.

(٣) الممتع الكبير في التصريف: ٣٩٤.

(٤) ينظر شرح التصريح على التوضيح: ٢/٧٥٤.

(٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٤/٢٧٣.

(٦) ينظر كتاب سيبويه: ٤/٤٢٢.

(٧) سورة الواقعة، من الآية: ٦٥.

(٨) سورة طه من الآية: ٩٧.

(٩) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٤/٢٧٣.

الوجه الثالث: (ظَلَّتْ) بفتح الظاء، وسكون اللام، وأصلها: (ظَلَّلْتُ) بفتح الظاء، وكسر اللام الأولى، وسكون الثانية، فحذفت كسرة اللام الأولى للثقل، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، ولأن الإدغام لا يُمكن لأن الحرف الثاني من المتماثلين ساكنًا سكونًا أصليًا، ووزنهما: (فَلَّتْ) بفتح الفاء، وسكون اللام. (وهذه لغة بعض أهل الحجاز)^(١).

وهذا الحذف يكون مطردًا في كل فعل مضاعف مكسور العين، وهو مذهب الشلوين، وصرح سيبويه بشذوذه، وأنه لم يرد إلا في لفظين من الثلاثي، وهما: "ظلت، ومست"، في ظلت، ومست، وفي لفظ ثالث من الزائد على الثلاثة، وهو "أحست" في "أحسست" ومن ذهب إلى عدم اطراده ابن عصفور^(٢).

أما إذا كان الفعل مضاعفًا مكسور العين "مضارعًا أو أمرًا" من باب (ضَرَبَ - يَضْرِبُ)، أي: (قَرَّ - يَقِرُّ) بفتح العين في الماضي، وكسرها في المضارع، واتصلت به نون النسوة ففي هذه الحالة يجوز فيه وجهان:

١- بالإتمام وفك الإدغام، نحو: (يَقْرُرْنَ، واقْرُرْنَ) بكسر الراء الأولى فيهما.

٢- حذف العين بعد نقل حركتها إلى الفاء، فالمضارع نحو: (يقرن) بكسر القاف، وأصله: (يَقْرُرْنَ)، فنقلت كسرة الراء الأولى للثقل، ثم حذفت الراء الأولى لالتقاء الساكنين، والأمر نحو: (قِرْنَ) بكسر القاف أيضًا، وأصله: (اقْرُرْنَ)، فنقلت كسرة الراء الأولى للإدغام، فاستغني عن همزة الوصل، ثم حذفت الراء الأولى لالتقاء الساكنين.

هذا على قراءة كسر القاف. أما على قراءة نافع وعاصم بفتح القاف {وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ}^(٣) يجوز فيها فيها أمران أيضًا، ولكن الإتمام أرجح، تقول في المضارع (يَقْرُرْنَ)، وفي الأمر (اقْرُرْنَ)، ويجوز حذف العين بعد نقل حركتها إلى القاف قبله، وهو نادر لا يُقاس عليه.

جاء في توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ((الضابط في هذا النحو أن المضارع على (يَفْعَلُ) إذا كان مضاعفًا سكن الآخر، ولاتصاله بنون الإناث فجاز تخفيفه بحذف عينه ونقل حركتها إلى الفاء، وكذلك الأمر منه تقول في يَقْرُرْنَ (يَقْرُرْنَ) وفي اقْرُرْنَ (قِرْنَ)، وقوله: "وَقَرْنَ نَقْلًا" يعني: بفتح القاف، وهو قراءة

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٤/٢٧٣.

(٢) شرح التصريح على التوضيح: ٢/٧٥٤، وينظر الكتاب لسبويه: ٤/٤٢٢، والمتعم الكبير في التصريف: ٤١٩.

(٣) سورة الأحزاب، من الآية: ٣٣.

نافع وعاصم، وهو أمر من قَرَرْنَ بالمكان أَقْرَبُ به - بكسر الماضي وفتح المضارع، وهي لغة فصيحة ثابتة لا يُقبلُ قولٌ مَن أنكرها، فلما أمر منه اجتمع مثلان أولهما مفتوح، ففُعِلَ به من حذف عينه ما فُعِلَ بأحسن وهو نادر لا يقاس عليه؛ لأن هذا الحذف إنما هو للمكسور^(١).

أما إذا كان مثلاً معتلاً الفاء من (وَقَرَّ - يَقِرُّ) فإن مضارعه يكون محذوف الفاء؛ إذ أصله: (يوقِرُّ)، فحذفت الواو لوقوعها بين عدوتيهما (الياء، والكسرة)، والأمر منه (اوقرن) حذفت الواو تبعاً لحذفها في المضارع، ثم استغني عن همزة الوصل، فصار: (قرن)، ووزنه: (عِلَن).

جاء في كتاب شرحان على مراح الأرواح: ((وقيل: إن قَرْنَ) بكسر القاف من (وَقَرَّ يَقِرُّ وَقَارًا)، وهو مثال من باب ضرب أصله: (يُوقِرُّ) ك (يُوقِرُّ) حذفت الواو طرداً للباب واستغني عن الهمزة لعدم الاحتياج إليها، فصار قِرْنَ))^(٢).

وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله: ((ظَلْتُ وظَلْتُ في ظَلَلْتُ استُعْمَلَا ... وقِرْنَ في أَقِرُّنَّ وقِرْنَ نُقِلَا))^(٣).

المطلب الثاني: حذف جزءٍ من الجملة، أو حذف شيء من متعلقات الفعل كحذف المفعول: ويشمل حذف المسند، وحذف المسند إليه، وحذف المفعول، وحذف المضاف، وحذف النعت، وغيرها، وسنقصُر حديثنا في هذا المطلب على النوع الأول فقط: النوع الأوَّل: حذف المسند:

قد يكون المسند اسماً أو فعلاً وذُهب البلاغيون إلى أن ترك المسند عند قيام قرينة عليه ((بحقق ثلاث مزايا على قدر كبير من الأهمية: إيجاز العبارة وامتلاءها، وتصفيتهما وصونها من الترهل والتمدد، وإثارة الحس والفكر اللذين يأخذان تعرف جزء المعنى الذي لم يذكر لفظ دال عليه))^(٤).

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٣/١٦٣٧.

(٢) شرحان على مراح الأرواح (شرح ديكنقوز): ٨٧، وينظر شرح التصريح على التوضيح: ٢/٧٥٥.

(٣) ألفية ابن مالك في النحو والصرف: ٧٩.

(٤) الكافي في علوم البلاغة: ١٨٩.

ونذكر من أغراض حذف المسند ما يلي^(١):

أولاً: أن لا يكون في ذكر المسند فائدة، بل يمكن الاستغناء عنه كأن يكون جواباً عن سؤال، فمثال حذف الخبر أن يقال من عندكما فتقول زيد التقدير زيد عندنا^(٢).

ثانياً: أن يكون جواباً عن سؤال مقدر، وهو من محسنات حذف المسند، ومنه قوله تعالى: {فِي بُيُوتٍ أُذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ} ^(٣)، وقوله تعالى: {رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ} ^(٤).

ثالثاً: بعد إذا الفجائية: نحو: (خرجت فإذا القمر)، فالمسند محذوف تقديره: (ساطع).

جاء في أوضح المسالك: ((وأما حذف الخبر جوازاً فنحو: خرجت؛ فإذا الأسد)، أي: حاضر)) ^(٥).

رابعاً: أن يكون الخبر كوناً عاماً، نحو: (زيد في الدار)، فالجارُ والمجرور متعلقان بكون عام يكون خبراً تقديره كائنٌ، أو مستقرٌّ، أو موجودٌ على رأي من يقول إن المحذوف هو الخبر ^(٦).

خامساً: أن يكون خبراً لمبتدأ بعد (لولا)، نحو: (لولا زيد لأتيتك)، التقدير لولا زيد موجود لأتيتك^(٧).

سادساً: أن يقع في نصّ يمين، فيحذف وجوباً نحو (لعمرك لأفعلن)، و(أيمن الله لأقومن)، أي: لعمرك قسمي وأيمن الله يميني، فحذف الخبر وجوباً؛ للعلم به وسد جواب القسم مسده^(٨).

(١) ينظر أساليب البيان: ١٣٠، والبلاغة فنونها وافناها: ٢٦٧، والتلخيص في وجوه البلاغة: ٥٧، والإيضاح في علوم

البلاغة: ١٠، وجواهر البلاغة: ١/ ١٣٤.

(٢) شرح ابن عقيل: ١/٢٤٤.

(٣) سورة النور، من الآية: ٣٦.

(٤) سورة النور، من الآية: ٣٧.

(٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١/٢١٧.

(٦) النو الوافي: ١/١٩.

(٧) شرح ابن عقيل: ١/٢٤٨.

(٨) ينظر شرح الأشموني: ١/٢٠٧.

سابعاً: إذا كان المبتدأ معطوفاً عليه اسم بواو هي نصٌّ في المعية، نحو: ((كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ))، و(كل رجل وضيعته)، تقديره مقرونان، إلا أنه لا يذكر؛ للعلم به، وسد العطف مسده^(١).

ثامناً: أن يعني عن الخبر حال لا تصح أن تكون خبراً، نحو: "ضربي زيدا قائماً"، ف "ضربي" مبتدأ، وهو المصدر المضاف إلى فاعله، و "زيداً" مفعوله، و"قائماً" حال من ضمير فسرهِ "زيد"، وهذه الحال لا يمكن جعلها خبراً عن "ضربي" لأن الخبر كما هو معلوم وصف في المعنى، و"الضرب" لا يوصف بالقيام. فلا يقال: ضربي قائم، ف((قائماً: نصب على الحال من الضمير في "كان"، وحذفت جملة "كان" التي هي الخبر للعلم بما وسدَّ الحال مسدها))^(٢).

تاسعاً: الاحتراز كل الاحتراز عن العبث، نحو: "إن الله بريء من المشركين ورسوله - أي: ورسوله بريء منهم أيضاً"^(٣).

عاشراً: تقوية الحكم والاختصاص في وقوع الاسم بعد أدوات الشرط على القول الراجح في أن هذا الاسم مرفوعٌ بتقدير فعلٍ يفسره الفعل المذكور.

جاء في كتاب الإنصاف: "وأما ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من أنه يرتفع بالابتداء ففاسد؛ وذلك لأن حرف الشرط يقتضي الفعل ويختص به دون غيره، ولهذا كان عاملاً فيه، وإذا كان مقتضياً للفعل ولا بدَّ له منه بطل تقدير الابتداء؛ لأن الابتداء إنما يرتفع به الاسم في موضع لا يجب فيه تقدير الفعل؛ لأن حقيقة الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية المظهرة أو المقدرّة، وإذا وجب تقدير الفعل استحال وجود الابتداء الذي يرفع الاسم"^(٤).

(١) ينظر شرح التصريح على التوضيح: ١/٢٢٧.

(٢) شرح الأشئوب: ١/٢٠٩.

(٣) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع: ١٣٤.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيّين: ٢/٥٠٧.

وجاء فيه أيضاً: " وبهذا يبطل قول من ذهب من الكوفيين وغيرهم إلى أن الاسم بعد "إذا" مرفوع لأنه مبتدأ إما بالترافع أو بالابتداء في نحو قوله تعالى: {إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ} ^(١)؛ لأن "إذا" فيها معنى الشرط، والشرط يقتضي الفعل؛ فلا يجوز أن يحمل على غيره، والله أعلم ^(٢).

مثال وقوعه بعد (لو) قوله تعالى: " قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَنُورًا " ^(٣)، أي لو تملكون تملكون.

جاء في تفسير الكشاف: " لَوْ " حقها أن تدخل على الأفعال دون الأسماء، فلا بد من فعل بعدها في {لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ}، وتقديره لو تملكون تملكون، فأضمر تملك إضماراً على شريطة التفسير، وأبدل من الضمير المتصل الذي هو الواو ضمير منفصل، وهو (أنتم)، لسقوط ما يتصل به من اللفظ، فأنتم: فاعل الفعل المضمر، وتملكون تفسيرها وهذا هو الوجه الذي يقتضيه علم الإعراب. فأما ما يقتضيه علم البيان، فهو: أن أنتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص؛ وأن الناس هم المختصون بالشح المتبالغ ^(٤).

ومثال وقوعه بعد (إن) قوله تعالى: " وَإِن أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ " ^(٥)، ومثال وقوعه بعد (إذا) قوله تعالى: " إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ " .

جاء في شرح ابن عقيل: وقد يحذف الفعل وجوباً كقوله تعالى: {وَإِن أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ}، فأحد فاعل بفعل محذوف وجوباً والتقدير وإن استجارك أحد استجارك وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد إن أو إذا فإنه مرفوع بفعل محذوف وجوباً ومثال ذلك في إذا قوله تعالى: {إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ} فالسمااء فاعل بفعل محذوف والتقدير إذا انشقت السماء انشقت وهذا مذهب جمهور النحويين ^(٦).

وقد اجتمع الحذف بعد إذا، وإن في قول المتنبي:

(١) سورة الانشقاق: ١.

(٢) سورة الإسراء، الآية: ١٠٠.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ٢/٥٠٧.

(٤) تفسير الكشاف: ٢/٦٥١.

(٥) سورة التوبة، الآية: ٦.

(٦) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢/٨٦.

إِذَا أَنْتَ أَكْرَمْتَ الْكَرِيمَ مَلَكَتَهُ
وَإِنْ أَنْتَ أَكْرَمْتَ اللَّئِيمَ تَمَرَّدَا^(١).
حادي عشر: إذا تقدم في الجملة ما يدل عليه كقوله تعالى: " أَكُلُّهَا دَائِمٌ وَظَلُّهَا"^(٢)، أي: وظلُّها دائمٌ،
وقوله تعالى: { إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى }^(٣)، وكان الظاهر أن يقال: "والصابئين"
عطفًا على محل اسم إن ولكنه عدل عن هذا الغرض البياني ف"الصابئون" مبتدأ والمسد محذوف تقديره
"كذلك"، وهذا هو مذهب الخليل وسيبويه، ونحاة البصرة.
جاء في تفسير البحر المحيط: " مذهب سيبويه والخليل ونحاة البصرة: أنه مرفوع بالابتداء، وهو منوي به
التأخير، ونظيره: إنَّ زيداً وعمرو قائم، التقدير: وإن زيدا قائم وعمرو قائم، فحذف خبر عمرو لدلالة خبر إن
عليه"^(٤).

الخاتمة : فيها أهم نتائج البحث

في نهاية البحث نوجز النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراسة التوسع في الآيات التي بيَّنا فيها أنَّ المعاني
كلها مُراد، فتوصلنا إلى ما يلي:
١- الحذفُ خصيصة من خصائص اللغة العربية؛ ولهذا كان الغرض منه الخفة، فكان الثقل سببًا لأسبابه، وإن
اختلفت العنوانات.
٢- اللغة العربية مبنية على التخفيف؛ ولهذا كان الحذف بابًا واسعًا من أبوابها وصفه عبد القاهر الجرجاني
بقوله: ((هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمرٍ شبيه بالسحر؛ فَإِنَّكَ تَرَى تَرَكَ الذِّكْرِ
أَفْصَحَ مِنَ الذِّكْرِ، والصَّمْتُ عن الإفادة أزيد للإفادة، وَتَجِدُكَ أَنْطَقَ ما تكون إذا لم تنطق، وأتمَّ ما تكون
بيانًا إذا لم تُبَيِّن))^(٥)، فكان مدعاة لإعمال الفكر.

(١) شرح ديوان المتنبي للعكبري: ١/١٦٦.

(٢) سورة الرعد، من الآية: ٣٥.

(٣) سورة المائدة، من الآية: ٦٩.

(٤) تفسير البحر المحيط: ٣/٥٤١.

(٥) دلائل الإعجاز: ١/١٢١.

٣- الحذفُ ينظر فيه إلى اللفظ والمعنى من حيث إرادة التقدير في النية، وبقاء الأثر؛ بخلاف الإضمار، والحذفُ أعم من الإضمار؛ إذ لا يُشترط في الحذفِ بقاء الأثر، وهو غير مراد في النية والتقدير لفظاً بخلاف الإضمار.

٤- الحذف فيه تقدير، والإيجاز ليس فيه تقدير بل هو لفظ قليل جامع لمعانٍ كثيرة.

٥- الحذف راجع إلى اللفظ في وجود دليل يدل عليه؛ ولهذا يجوز حذفه، وأنَّ الاختصار راجع إلى المعنى؛ ولهذا لا يجوز حذفه.

٦- الحذف: أن يَأْتِيَ بلفظ يقتضي غيره، ويتعلَّقُ به، ولا يَسْتَقِلُّ بنفسِهِ، وَأَمَّا الاختصار: فيرجع إلى المعاني، وهو أن يُؤْتَى بلفظ مفيدٍ لمعانٍ كثيرةٍ لو غُيِّرَ بغيره، لاحتاجَ إلى أكثر من ذلك اللفظ. وعلى هذا فَبَيَّنَ الحذف والاختصارَ عمومًا وخصوصًا، فَكُلُّ حَذْفٍ اختصار، وليس كُلُّ اختصارٍ حَذْفًا^(١).

وآخرُ دعوانا أن الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلامُ على سيدنا مُحَمَّدٍ وعلى آله وصحبه

أجمعين.



(١) ينظر الفروق اللغوية: ١٧٩ - ١٨٠.

المصادر

- القرآن الكريم

١. أساليب البيان: فضل حسن عباس ، دار النفائس ، ط ١ ، ٢٠٠٧
٢. أضواء البيان: مُجَدِّدُ الأَمِينِ بن مُجَدِّدِ المَخْتَارِ بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥.
٣. ألفية ابن مالك في النحو والصرف: مُجَدِّدُ بن عبد الله ابن مالك الطائي الجبالي أبو عبدالله جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، دار التعاون، لاط، لات.
٤. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: عبد الرحمن بن مُجَدِّدِ بن عبدالله الأنصاري أبو بركات الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط ١ ، ٢٠٠٣م.
٥. انوار الربيع في الصرف والنحو والمدني وان و ج.: محمود العالم المدري، مطبعة التقدم العلمية، ط ١ ، ١٣٣٢هـ.
٦. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هاشم، دار الجبل، بيروت، طه، ١٩٧٩ م .
٧. الإيضاح في علوم البلاغة: للخطيب القزويني: ت: الشيخ بهيج غزوي، دار إحياء العلوم لاط، لات.
٨. البحر المحيط في التفسير: أبو حيان مُجَدِّدِ بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي صدقي مُجَدِّدِ جميل، دار الفكر، بيروت . ١٤٣٠.
٩. البرهان في علوم القرآن : بدر الدين مُجَدِّدِ بن عبد الله بن بشار الزركشي (المتوفى ٧٩٤ هـ) ت: مُجَدِّدِ أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ ، ١٩٥٧ م .
١٠. البلاغة العربية أساسها علومها فنونها: عبد الرحمن حسن الميداني، دار القلم، دمشق، ط ١ ، ١٩٩٦ م .
١١. البلاغة فنونها وأفنائها
١٢. التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى ٦١٦هـ) ت: علي مُجَدِّدِ البجاوي، شركة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.
١٣. التحرير والتنوير: مُجَدِّدِ الطاهر بن مُجَدِّدِ بن مُجَدِّدِ بن الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى ١٣٩٣هـ)، دار التونسية للنشر، تونس، لاط، لات.
١٤. تفسير الامام الشافعي: ابو عبدالله مُجَدِّدِ بن ادريس عبد المطلب بن عبد المناف المطلبي القرشي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، دار التدمرية، المملكة العربية السعودية، ط ١ ، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦.
١٥. تفسير الرازي: أبو عبد الله مُجَدِّدِ بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي (المتوفى: ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٣ ، ١٤٤١هـ.
١٦. تفسير السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني الكلام ربنا الحكيم الخبير: شمس الدين مُجَدِّدِ بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: ٩٧٧هـ)، مطبعة بولاق، القاهرة، ١٢٥٨.

١٧. تفسير الطبري: مُجَدُّ بن جرير بن يزيد بن كثير الأملي (المتوفى - ٣١٠هـ)، ت: مُجَدُّ أحمد شاکر، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٠م.
١٨. التلخيص في وجوه البلاغة: للإمام جلال الدين مُجَدُّ بن عبد الرحمن الخطيب القزويني، ضبطه وشرحه: عبد الرحمن البرقوقي، دار الفكر العربي، ط١، ١٩٠٤م.
١٩. الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، مطبعة الحلبي، القاهرة، ط١، ١٤٢٨ هـ.
٢٠. الجملة الفعلية: علي أبي المكارم، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.
٢١. الجمل في النحو: الخليل بن أحمد الفراهيدي. ت فخر الدين قيادة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥٨.
٢٢. جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع: أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (المتوفى ٨٧٥ هـ). ت يوسف الصميلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لا ط، لات.
٢٣. خزنة الأدب ولب لباب الأدب: عبد القادر بن عمر البغدادي. ت: عبد السلام مُجَدُّ هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٩م.
٢٤. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني. ت: مُجَدُّ علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لا ط، لات.
٢٥. خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل المعاني: مُجَدُّ أبو موسى، مكتبة وهبة، ط٤، ١٩٩٦م.
٢٦. خلاصة مغني اللبيب: السيد مُجَدُّ حسين الأمامي، مطبعة العلمية، طباعة الإخلاص، ط١، ١٤٠٧ هـ.
٢٧. دلائل الإعجاز: ابو بكر عبد القادر بن عبد الرحمن بن مُجَدُّ الجرجاني، دار الكتاب العربي، بيروت. ت: مُجَدُّ التنجي، ط١، ١٩٩٥م.
٢٨. دليل السالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله صالح الفوزان، دار مسلم للنشر والتوزيع، لا ط، لات.
٢٩. ديوان امرئ القيس: امرئ القيس بن حجر الكندي بشرح الأعلام الشنيمري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، لا ط ١٩٣٤م.
٣٠. ديوان البحتری: أوس بن حبيب الطائي، دار المعرفة، ط١، ٢٠٠٧ م.
٣١. ديوان لبيد: لبيد بن ربيعة بن مالك أبو عقيل العامري الشافعي معدود من الصحابة (المتوفى: ٤١هـ)، دار المعرفة، ط١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.
٣٢. سنن الترمذي: مُجَدُّ بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي. ت أحمد مُجَدُّ شاکر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لا ط، لات.
٣٣. الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ). ت: حسين أحمد العثمان، المكتبة المكية، ط١، ١٤١٥ هـ. ١٩٩٥م.
٣٤. شذا العرف في فن الصرف: أحمد بن مُجَدُّ بن أحمد الحملاوي (المتوفى: ١٣١٥هـ)، دار الكيان، لا ط، لات.
٣٥. شرح ابن عقيل: بماء الدين عبد الله ابن عقيل العقيلي الهمدان المصري، مكتبة الهداية، بيروت، لبنان، لا ط، لات.
٣٦. شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك: علي الأشموني بن مُجَدُّ. ت مُجَدُّ محيي الدين النهضة المصري، القاهرة، ط١، ١٩٥٥.

٣٧. شرح التصريح على التوضيح: للشيخ خالد الأزهرى المتوفى ٩٠٥هـ. ت: مُجَدِّ باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠ م.
٣٨. شرح ديوان المتنبي: أبو الحسن علي بن أحمد بن مُجَدِّ بن علي الواحدي النيسابوري الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، لاط، لات.
٣٩. شرح الرضي على الكافية: رضى الدين .
٤٠. شرح شافية ابن الحاجب: مُجَدِّ بن الحسن الرضي الاستربادي (المتوفى: ٦٨٦ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م
٤١. شرح قطر الندى وبل الصدى: مُجَدِّ محيي الدين عبد الحميد، شركة أبناء شريف الأنصاري، بيروت، لاط، ٢٠٠٨م.
٤٢. شرح المفصل: لابن علي بن يعيش النحوي (المتوفى ٦٤٣ هـ)، مطبعة المنيرية، لاط، لات.
٤٣. شرحان على المراح الأرواح: شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز (المتوفى: ٨٥٥هـ)، شركة ومطبعة البابي الحلبي واولاده، مصر، ط٣، ١٣٧٩ - ١٩٥٩م.
٤٤. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ). ت: أحمد عبد الغفور عطار، دار الملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٤٥. العباب الزاخر: رضى الدين الحسن بن مُجَدِّ بن حيدر العدوي العمري القرشي الصغاني (المتوفى: ٦٥٠هـ) لاط، لات.
٤٦. علل النحو: مُجَدِّ بن عبد الله بن العباس أبو الحسن ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ). ت: محمود جاسم مُجَدِّ الدرويش، مكتبة الرشيد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٤٧. الفروق اللغوية: لأبي هلال العسكري، دار العلم والثقافة، مصر، لاط، لات.
٤٨. قوت المتغذي على جامع الترمذي: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٤٩٩هـ).
٤٩. الكافي في علوم البلاغة: عيسى علي العاكوب وعلي سعد الشتيوي، الجامعة المفتوحة، لاط، لات.
٥٠. الكتاب: عمرو بن عثمان سيبويه، عبد السلام مُجَدِّ هاروني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨.
٥١. الكليات: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي. ت: عدنان درويش و مُجَدِّ المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
٥٢. لسان العرب: مُجَدِّ بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأفرقي
٥٣. اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلبي (المتوفى ٣٩٢هـ). ت: فائز فارس، دار الكتب العلمية، بيروت، لاط، لات.
٥٤. المثل السائر في أدب الكتاب والشاعر: ضياء الدين ابن الأثير الجزري. ت: مُجَدِّ محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ١٣٥٨هـ، ١٩٣٣م.
٥٥. المجتبى من مشكل إعراب القرآن: أحمد مُجَدِّ الخراط، مجمع الملك فهد، ١٤٢٦هـ.

٥٦. الحكم واخيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة المرسي (المتوفى: ٤٥٨هـ). ت: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٥٧. مختار الصحاح: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي (المتوفى ٦٦٦هـ). ت: يوسف الشيخ محمد، مكتبة العصرية الدار النموذجية، بيروت، لاط، لات.
٥٨. مسند الإمام أحمد: أحمد بن حنبل. ت: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٥٩. المخصص
٦٠. المصباح في المعاني والبيان والبديع: بدر الدين بن مالك. ت: حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب ومطبعها، لاط، لات.
٦١. المصباح المنير في غريب شرح الكبير: أحمد بن محمد بن علي الفيومي الحموي أبو العباس (المتوفى ٧٧٠هـ)، مكتبة العلمية، بيروت، لاط.
٦٢. المعجم المفصل في اللغة والأدب: أميل يعقوب وميشال عاصي،
٦٣. مغني اللبيب عن كتب الأعراب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف أبو محمد جمال الدين ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ). ت: مازن المبارك / محمد علي حمد الله، ط ٦، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.
٦٤. مقالات موقع الألوكة: صاحب المقالة: سليمان أبو عيسى، رقم المقالة: ١٥١٣.
٦٥. المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد. ت: عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، لاط.
٦٦. الممتع في التصريف: ابن عصفور الإشبيلي. ت: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٤، ١٩٧٩م.
٦٧. المنصف: شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي. ت: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاؤه، مصر، ط ١، ١٩٥٤م.
٦٨. المنهاج الواضح للبلغة: حامد عوني، مكتبة الأزهرية للتراث، لاط.
٦٩. النحو الوافي: عباس حسين (المتوفى ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، مصر، ط ٢٥، لات.
٧٠. النهاية في غريب الحديث والأثر: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري بن الأثير (المتوفى ٦٠٦هـ). ت: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناجي، المكتبة العلمية، بيروت، لاط، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٧١. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (المتوفى ٩١١هـ). ت: عبد الحميد هنداوي، مكتبة التوفيقية، مصر، لاط، لات.